

## إسرائيل الخضم والوسيط بين مصر وإثيوبيا



اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 يعلمون أنه رفض من جانب القيادة المصرية المتعاقبة وفي عصور مختلفة، بالتالي لا مجال لتكراره، فقد يشعن خطة الترويج لتسفير المياه وإعادة توزيع حصصها التاريخية التي تلج إليها إثيوبيا من وقت إلى آخر. وضع إسرائيل في صيغة الخضم والوسيط يتناقض مع ما تشير إليه الكثير من التوجهات المصرية من خلال الدراما والإعلام من أنها خصم فقط للداخل والخارج، وهو ما يفقد طرح الفكي الجديدة الكافية، لأن القبول بدور الوساطة وتسليتها وسط هذه القوى المنخرطة في الأزمة لن يكون مجانيا وقد تفوق نتيجته ما يمكن أن تتكبد مصر جراء سد النهضة.

وحتى لو كان ذلك ينطوي على قدر من الصواب في بعض الحالات، فمن المفترض أن لدى القاهرة من الأدوات ما يمكنها من توفيق الفرصة على أي جهة تستهدف مصالحها في دول حوض النيل كجزء من الأمن القومي للبلا، وإلا فإزمة سد النهضة لن تكون الأولى والأخيرة. يعيد التركيز على إسرائيل الهواجس الشعبية المصاحبة لنظرية المؤامرة المختلة في الوجدان الشعبي العام، بما يخفف الضغوط الواقعة على كامل الدولة المصرية لتجاوز ارتدادات قضية سد النهضة، أو هكذا يتصور الفكي، فحشر إسرائيل في الأزمة يجلب للأذهان ما تردد حول رغبتها في توصيل مياه النيل إليها عبر شبه جزيرة سيناء. لم يشر الرجل صراحة إلى هذه النقطة، لكن المتابعين للطرح منذ توقيع

ربط الإرادة السياسية التقليدية بإسرائيل وفقا لخطاب تنبؤ حتى الآن بعض قوى اليسار العربي، فلكل دولة شبكة متشعبة من العلاقات الإقليمية والدولية قد تكون إسرائيل قوية بدرجة لافتة لكنها ليست الوحيدة المتحكمة في جميع مفاصلها. وهي المغالطة التي وقع فيها الفكي ومن يسابرونه في فكرة اللجوء إلى إسرائيل ووضع الرهان عليها، فتصويره أن هذه الدولة بمفردها تتحكم في المراج الإثيوبية يشع أجواء جديدة من الإحباط لدى المواطن المصري الذي تصور أنه تجاوز هذه العقدة. تجعل هذه النتيجة حديث الفكي مستهلكا وبعيدا عن الواقع العملي وتعيده إلى زمن تجاوزته مصر في إسناد كل أزمة إلى تامر إسرائيل عليها،

ما ان تقع أزمة في مصر إلا ويبحث عن إسرائيل وأصابعها التي يعتقد أنها تحركها في الخفاء، ربما كان هذا الاستنتاج سليما في وقت سابق، لكن اليوم ثمة أكثر من جهة تدعم إثيوبيا وتقف خلفها، بينها جهات صديقة وعلى علاقة وثيقة بالقاهرة غير أن مصالحها تنسجم أيضا مع دعم آديس أبابا في الوقت الراهن. يقلل تداخل القوى الداعمة لإثيوبيا من أهمية النصيحة التي قدمها السياسي المصري، ويكشف عن توازنات جديدة تتشكل في منطقة حوض النيل سوف تؤثر تداعياتها على المعادلة التي وضعت إسرائيل كعنصر رئيسي في تحريك ملف المياه بالصورة التي تمثل ضغطا عنيفا على القاهرة، حيث تقف بجوارها دوائر مختلفة.

من هنا تكمن حساسية الموقف المصري الذي يواجهه ما يشبه القوى الشبح بمعناها المادي أو المعنوي، فلا توجد دولة بعينها تستطيع حسم النتيجة لصالح دولتي المصب مصر والسودان أو لصالح إثيوبيا، فهناك دول عدة تتصارع للدفاع عن مصالحها ليس بغرض مضايقة مصر أو مناهضة بل بهدف تحقيق أقصى مكاسب وتكبيد الخصوم أكبر خسائر، والاستعداد لمرحلة تتشكل ملامحها بناء على ما تمتلكه الدولة من نفوذ إقليمي. أصبحت المسألة برمتها خاضعة لتحويلات جزء منها بدأ يتبلور مع اندلاع أزمة سد النهضة وترتيب الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي، وجزء ما يزال غامضا، وهو ما جعل الأزمة تتجاوز مثلث مصر والسودان وإثيوبيا وتتشكل برفقة ما يمكن أن تكون عليه حروب المياه في المستقبل، والتنافس داخل القارة الأفريقية. لذلك بدأت إثيوبيا وإريتريا وغيرها من دول حوض النيل تخرج من دائرة

عائق إسرائيل كل أوزار حكام المنطقة وهي أيضا التي يمكنها إنقاذهم منها. بدت التصرفات المصرية متمتعة من الترويج لفكرة التطبيع مقابل حل الأزمات العربية، وقبولها يهدم تصوراتها الراضية لهذا الطريق، ويضعها رهينة لإسرائيل، وهو ما يلغي الأهمية التي يحملها تراكم القدرات العسكرية لإحداث توازن نسبي مع القوى الإقليمية التي تمثل تهديدا لمصر، وفي مقدمتها تل أبيب التي أخفقت على مدار أربعة عقود في تحويل السلام البارد مع القاهرة إلى ساخن.

**وضع إسرائيل في صيغة الخضم والوسيط يتناقض مع ما تشير إليه الكثير من التوجهات المصرية من خلال الدراما والإعلام من أنها خصم فقط يبحث عن تخريب الدولة بكل السبل**

تغافل الفكي الذي يتولى مسؤولية إدارة مكتبة الإسكندرية حاليا تعقيدات الحسابات الدولية التي وضعت واشنطن وموسكو ويكبن وبعض العواصم الأوروبية الأخرى في كفة إثيوبيا، الأمر الذي ظهرته معاملة في جلسة مجلس الأمن الدولي الخاصة بإزمة سد النهضة الأسبوع الماضي، بمعنى أن تل أبيب ليست وحدها الحليف القوي لأديس أبابا، فهناك حلفاء كثر يساندون رؤيتها. رد الفكي، وهو الدبلوماسي المخضرم، حديث رجل الشارع الذي

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

أخرج الدبلوماسي المصري السابق مصطفى الفكي الحديث الذي يدور في النقاشات الخاصة حاليا إلى السطح عندما نصح الحكومة المصرية في أحد البرامج التلفزيونية الثلاثة بالجوء إلى إسرائيل للوساطة في أزمة سد النهضة الإثيوبية، لأنها تستطيع مساعدتها في الضغط على آديس أبابا وتغيير موقفها في الولايات المتحدة وروسيا من الأزمة بعد أن خسرت مصر كل أوراق الضغط. لا أعلم هل هو طق حنك سياسي وحديث للفضفة التي درج عليها الرجل أم نصيحة حقيقية للحكومة، أم رسالة لجس نبض إسرائيل، خاصة أن أي جهة رسمية في القاهرة لم تعقب عليه قبولاً أو رفضاً، بما منح نصيحته قدراً من الجدية، وعززت التكهنات حول تفسير إصرار إثيوبيا على التصرف في قضية السد بشكل أحادي. أعادت الإشارة إلى نفوذ إسرائيل في إثيوبيا وتقديرات مختلفة حول تغلغلها في دول حوض النيل منذ خمسينات القرن الماضي وستيناته، ورغبتها في القبض على ورقة المياه ضمن حروبها غير المباشرة مع القاهرة، ومن بينها التحريض على تشييد العديد من السدود على النيل الأزرق الذي تأتي منه 70 بالمئة من مياه النيل إلى مصر. لم يقدم مصطفى الفكي الذي كان مرشحا لشغل مقعد أمين عام الجامعة العربية من قبل اختراعا جديدا حول دور تل أبيب في إثيوبيا منذ عقود طويلة، ولا أحد يجهد العلاقة الوطيدة بين الجانبين، لكن يبدو أنه حاول مسيطرة الموجة العربية التي تضع على

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبائي  
كرم نعمة  
منى المحروقي  
مدير النشر  
علي قاسم  
المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

## عندما تدفع تونس صحة شعبها وكرامته ثمنا لصراعات سياسية

رئيس الحكومة نفسه عرضة للابتزاز من قبل حزامه البرلماني ولاسيما من قبل الإخوان الراغبين في التسلسل من نقوب الأزمة إلى مختلف مراكز القرار بهدف السيطرة عليها قبل انتخابات 2024 أو أي انتخابات سابقة لأوانها، عسى أن يستطيعوا بذلك التلاعب بالنتائج بعد أن وضعتهم استطلاعات الرأي في مرتبة متدنية أمام خصمهم اللدود الحزبي الدستوري الحر.

بعد 121 يوما من بدء حملة التطعيم، تلقى الرئيس قيس سعيد الجرعة الأولى من اللقاح ضد فيروس كورونا، كان ذلك كافيا لكشف مستوى الشكوى التي تعاني منها البلاد، فالرجل الذي يمثل أعلى هرم السلطة وعنوان السيادة اكتشف بعد أربعة أشهر أن تلقيه للقاح قد يشجع المتعاضين من أبناء شعبه، بينما كان من المفترض أن يكون أول من يمد ذراعه لحقنة التطعيم.

وفي الأثناء، يتساءل البعض: هل أفلس تونس إلى حد أنها لم تستطع توفير 200 مليون دولار لشراء ما يكفي نصف شعبها على الأقل من اللقاح؟ مبدئيا يكون الجواب بلا، فرصيد البنك المركزي من العملة الصعبة حاليا يبلغ حوالي ثمانية مليار دولار، وكان من الممكن تخصيص جزء منه لشراء ما يكفي من اللقاح ولو بقطع الطريق أمام اعتمادات تصرف يوميا على سلع استهلاكية يمكن الاستغناء عنها، وأغلبها يتم استيراده لمنافسة المنتج المحلي. إن الكارثة الصحية التي تعانيها تونس اليوم هي نتاج طبيعي لهشاشة الدولة التي لا تقاس فقط بالعجز عن أداء مهامها ولكن كذلك بعدم الرغبة في القيام بدورها، وهي هشاشة ناتجة بالأساس عن تحول الدولة إلى مراكز نفوذ متداخلة وإقطاعيات بحجم موقع كل من لديه سلطة مادية أو معنوية، وبالتالي فإنه حتى وإن اجتمع الأصدقاء والأصدقاء على دعمها للخروج من هذه الأزمة، فإن الوضع سيبقى في طريقه إلى مزيد التآزم إلى أن تستطيع الدولة استعادة أنفاسها واسترجاع قواها، وهو ما يتطلب بالأساس دحر النخبة السياسية الحالية واستبعادها عن مواقع القرار، وفسح المجال أمام الكفاءات الحقيقية القادرة على إنقاذ تونس ودولتها الوطنية التي لم تر في تاريخها وضعاً كالذي تراه اليوم من الرداءة والتردي والانهايار.

كل هذا أدى إلى كارثة صحية يصاب فيها أبناء الشعب ويموتون، ويستعملها السياسة في الهاء الشارع، والإخوان في التغلغل الصامت في مفاصل الدولة، والمسؤولون في تصفية الحسابات والنزاعات، والحكومة في الترويج لصورة البلد المازوم المحتاج إلى الدعم وبالتالي غير القادر على دفع الديون المستحقة عليه والتي حان موعد سدادها، كما يستغلها التحالف البرلماني بزعامة حركة النهضة في تمرير القوانين والاتفاقيات المشبوهة وهي تعلم أن لا أحد من المعارضة يستطيع تحريك الشارع للاحتجاج إلا أن يمر الصيف ويسنى الجميع ما حدث تحت قبة مجلس النواب.

**كارثة صحية يصاب فيها التونسيون ويموتون ويستعملها السياسة في الهاء الشارع، والإخوان في التغلغل في مفاصل الدولة والمسؤولون في تصفية الحسابات والحكومة في الترويج لصورة بلد مأزوم**

تتقى حركة النهضة جماعة عقائدية مرتبطة بمشروع متجاوز لفكرة الدولة وعابر للوطنية، تمثله أقلية متقوقعة على ذاتها، تتحرك في السر أكثر مما في العلن، ورغم أنها لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من المجتمع، إلا أنها مصرة على وضع يديها على السلطة والمقررات، وعلى إخضاع الأغلبية لمشروعها، وقد استطاعت بدعم إقليمي ودولي أن تمتلك الآليات التي تمكنها من ذلك، ومنها الدستور المشتت للصلاحيات، والقانون الانتخابي المشتت للأصوات، وحتى عرفت كيف تشكل موقعها كأقوى حالة ضعف وسط فعاليات سياسية قزمية. حركة النهضة اليوم تحكم البلاد وتتحكم في مصر 12 مليون نسمة بحوالي نصف مليون صوت حصده في انتخابات 2019، وبالمقابل يكتفي الرئيس سعيد بخطاباته المملة في كل مناسبة والتي يهدد فيها بكشف حقائق لم يتجرأ على كشفها رغم خطورتها وفق ما يرد على لسانه، في حين يجد

موضع الحزب الحاكم المتفرد والباحث عن أدوات لفرض دكتاتوريته العقائدية والفتوية لتجاوز أزماته الداخلية ولتكريس نفسه بقوة أساسية غير قابلة للتأثر بترجع مد الإسلام السياسي في المنطقة. نجحت حركة النهضة في الإطاحة بحكومة الفخفاخ، وعندما دفع الرئيس سعيد بأحد المؤثرين لديه وهو هشام المشيشي إلى تشكيل حكومة جديدة، استطاعت الحركة تدجينها مقابل منحه الثقة وتوفير الغطاء البرلماني الذي يحتاج إليه، وبذلك انتزعت من صف الرئيس لتضعه في صفها، لتنتقل إلى مواجهة الأئمن بين قرقاج والقصة وبارود، ولتدخل البلاد في تجاذبات جعلتها محل سخرة القريب والبعيد، ووصل الأمر إلى قطيعة بين رؤساء الدولة والحكومة والبرلمان، كانت تحتاج إلى تدخل السفارة أو دبلوماسية الماتم والأعياد الوطنية لإختراقها ولو جزئياً. ولكن الأمر استمر دون حلحلة، فريس الدولة يتحدث على أنه مالك الحقيقة كلها، ورئيس البرلمان يتصرف وكأنه الحاكم بأمره، ورئيس الحكومة الذي جيء به من مركز مهم في الخدمة العامة دون خلفية سياسية، استطاب الحكم واختار الإحتياز لن يضمن له البقاء فيه أطول مدة حتى يغادر الكرسي بسيرة ذاتية وراتب تقاعدي لرئيس حكومة وليس مسؤول عادي.

عندما قرر المشيشي تنفيذ شروط حزامه البرلماني بإقالة كل الوزراء المقربين من الرئيس سعيد، وتعويضهم بوزراء جدد يحظون بقبول النهضة وحلفائها، دخلت البلاد مازقاً جديداً لا تزال تعاني منه منذ أواخر يناير الماضي، حيث رفض الرئيس دعوة 111 وزيراً لإداء اليمين الدستورية أمامه، لتصاب الحكومة ببطل ساهم بدور كبير في الدفع بها إلى حالة الحيص بيص. ولأن خزيئة الدولة كانت تقرب من الإفلاس، فإن فتح الحدود دون ترتيبات علمية، وارتخاء قبضة الإجراءات الصحية، وعدم التركيز على جلب التلاقيح في موعدها، والاتجاه للاكتفاء بمساعدات منظمة الصحة العالمية، مع اتساع حالة الإحتقان في المجتمع إلى درجة عدم الانتباه إلى الخطر المحقق، وانتشار ثقافة الغيبيات والخرافة ورمي المصري على مشجب الأقدار والجهل والتجاهل والإهمال وعدم الانضباط بالتوصيات.

البرلمان الذي ورط نفسه منذ أن تولى ذلك المنصب بمنافسة قيس سعيد على صلاحياته، وخاصة في مجال العلاقات الخارجية والنشاط الدبلوماسي، لتتشكل ملامح صراع سياسي دفعت البلاد بسببه فاتورة غالية سواء على حساب وضعها الداخلي أو على حساب صورتها في محيطها والعالم. في مثل هذه الأيام من الصيف الماضي، كانت تونس تفخر بانها تجاوزت الموجة الأولى من الجائحة بسلام، ففي الـ12 من يوليو 2020 مثلاً، أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 39 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا جميعها إصابات وافدة من الخارج، ليرتفع العدد الجملي للمصابين بهذا الفيروس منذ بداية ظهوره في تونس إلى 1302 حالة مؤكدة وعدد المتوفين إلى 50، ولكن في الـ12 من يوليو 2021 تغير المشهد تماماً بشكل مأساوي غير مسبوq، حيث سجلت البلاد 106 حالات وفاة جديدة فضلاً عن 4300 إصابة ليتجاوز إجمالي عدد الإصابات في البلاد 500 ألف بينما بلغ عدد الوفيات حوالي 16500.

ما الذي جرى لتصل تونس إلى شفا الهاوية؟ الجواب بسيط وهو أن الصراع على السلطة من قبل صبيان السياسة أدى إلى الإطاحة بحكومة إلياس الفخفاخ وجاء بحكومة هشام المشيشي، وإذا كان الرئيس سعيد هو من رشح الرجلين، وحاول أن يمارس من خلالها سلطته وكان تحت أحكام نظام رئاسي، فإن في الطرف المقابل، كانت حركة النهضة تعمل على بسط نفوذها التام على السلطة، ووضع نفسها في

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

اضطرت تونس إلى طلب المساعدة من دول شقيقة وصديقة لمواجهة الوضع الصحي الكارثي الذي تمر به ليس فقط نتيجة الانتشار السريع لفايروس كورونا، وإنما بالأساس نتيجة الفشل الربع الذي تواجهه البلاد على جميع الأصعدة، فهي اليوم في حالة إحتقان مالي واقتصادي وإحتقان اجتماعي وتحت وطأة أزمة سياسية طاحنة، وكل المؤشرات تدفع نحو التشتاؤم، بسبب إخضاعها خلال السنوات العشر الماضية إلى تجارب صعبان السياسة وهواة السلطة، والطرائق على فكرة الحكم والمتنافسين على تقاسم المصالح، ومن عقليّة تضع الحزب قبل الدولة والجماعة قبل المجتمع، ولا تعترف بالآخر إلا تابعا أو عدواً تجب محاربته. مع اتساع رقعة الأزمة الصحية، بات الصراع بين الرئاسات الثلاث يتمحور حول من الذي يستجاب له أكثر لنداء الاستغاثة الذي يطلقه. ورغم بعض الاستحياء من إعلان تونس دولة منكوبة، أو الخشية من أن يؤثر ذلك على صورتها أمام المانحين الدوليين، وهي تحاول الحصول على قروض لمواجهة الوضع المالي المتعسر، تحولت أرفصة السياسة والإعلام المحلية إلى فضاء لإحباط المساعدات القديمة، ولاسيما من الدول العربية، وفق تراتبية المحاور، حيث يفاخر أنصار رئيس الدولة بأنه استطاع جلب معونات أكثر من رئيس

